الأمم المتحدة

DP/FPA/2000/7

Distr.: General
24 February 2000
Arabic
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

**الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠**

٣ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، نيويورك

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

**صندوق الأمم المتحدة للسكان**

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

## التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## تقرير المدير التنفيذي

موجز

أعد هذا التقرير بشكل مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهو يغطي قائمة من المسائل المشتركة التي حددت في المشاورات بين أعضاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل المسائل الرئيسية ما يلي: (أ) تنفيذ مقترحات الأمين العام للإصلاح وأحكام استعراض السياسة الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، والتي وردت في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛ (ب) متابعة المؤتمرات الدولية؛ (ج) المساعدة الإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث.

200300 150300 00-31401 (A)

# المحتويات

الصفحة


أولا – مقدمة ..... ٣

ثانيا – تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح وأحكام استعراض السياسة الشاملة الذي يجري كل ثلاث سنوات ..... ٣

ألف الهياكل والآليات ..... ٣

باء التمويل والموارد ..... ٦

جيم نظام المنسق المقيم ..... ٨

دال تنفيذ التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ..... ٩

هاء تنسيق البرامج والإجراءات ..... ١١

واو إدماج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية ..... ١٣

زاي التوازن بين الجنسين ضمن صندوق الأمم المتحدة للسكان ..... ١٥

حاء – بناء القدرات ..... ١٥

طاء الأماكن والخدمات المشتركة ..... ١٧

ياء التعاون مع البنك الدولي ..... ١٩

كاف الرصد والتقييم ..... ٢١

ثالثا – متابعة مؤتمرات القمة ..... ٢٣

ألف – صندوق الأمم المتحدة للسكان واستعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات ..... ٢٣

باء – التعاون على نطاق المنظومة واستعراضات أخرى لمؤتمرات الأمم المتحدة ..... ٢٥

رابعا – المساعدة الإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث ..... ٢٧

## أولا – مقدمة

١ – تعتبر سنة ١٩٩٩ سنة متميزة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان فقد تكللت بالنجاح عملية استعراض الخمس سنوات بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبلغت ذروتها في تموز/يوليه ١٩٩٩ باعتماد الجمعية العامة للإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/RES/S-21/2). وكان الاستعراض قد تصدى لمجموعة واسعة من المسائل التي غطاها استعراض الثلاث سنوات للسياسة، ومنها الحاجة إلى تعزيز تكامل أعمال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتأثيرها. وقد تم تحديد نقاط القوة والمعيقات واستقيت الدروس التي تساعد على مواصلة تعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كذلك وفر استعراض الخمس سنوات الفرصة لتعزيز الشراكات الأساسية سواء داخل جهاز الأمم المتحدة أو خارجه وهي شراكات كان لها دور كبير في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وبالفعل فقد كانت الشراكات والتعاون موضوع جزء منفصل من وثيقة الإجراءات الأساسية (الفرع الخامس).

٢ – وقد استمر ازدهار التعاون بين شركاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي في إطار استعراضات مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وذلك باتباع نهج استعراض الخمس سنوات للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه الاستعراضات فرصة للتمعن في ما يمكن لمنظومة الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، من طرق لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف خطط العمل لتلك المؤتمرات بصورة تعاونية. وانطلاقا من ذلك فقد قام الصندوق، في إطار متابعته للإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي انبثق عنها استعراض الخمس سنوات، بعقد اجتماع مخصص مشترك بين الوكالات لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، وذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وهدف الاجتماع إلى النظر في آليات التعاون لتنفيذ الإجراءات الأساسية وللتوصل إلى المقاييس الجديدة التي حددت في إطار عملية استعراض المؤتمر، كما هدف إلى دراسة كيفية تصدي فرقة العمل للمسائل المشتركة في جميع الاستعراضات التي تجري بعد المؤتمرات بخمس سنوات.

## ثانيا – تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح وأحكام استعراض السياسة الشاملة الذي يجري كل ثلاث سنوات

### ألف – الهياكل والآليات

٣ – وفر برنامج الأمين العام للإصلاح، وهو البرنامج الذي كلفته به الدول الأعضاء، السياق العام الذي يجري فيه تعزيز الأنشطة التنفيذية للتنمية في منظومة الأمم المتحدة. وجاء

تعزيز ولاية الأمين العام للإصلاح في الميدان الإنمائي من توجيهات قدمتها الجمعية العامة بقرارها ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ حول استعراض الثلاث سنوات للسياسة الشاملة.

٤ - وقد اتبع فريق الأمم المتحدة الإنمائي عددا من الآليات يناقش بعضها بالتفصيل لاحقا في هذا التقرير، وهي ترمي إلى تعزيز التعاون وتحسين التنسيق في الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل بشكل وثيق تماما مع الفريق الإنمائي في جميع أنشطته وأسهم بكل ما يمكنه في الوصول بالآثار التي تتركها أعمال منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري إلى وضعها الأمثل، حتى أن هذه المساهمة في بعض الأحيان كانت أكبر مما يترتب على الصندوق نظرا لصغر حجمه وقلة موارده البشرية. ونتيجة لذلك فإن الصندوق مستعد للإسهام في تقييم تأثير إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو التقييم المطلوب في الفقرة ٦٣ من القرار ١٩٢/٥٣.

٥ - والصندوق ملتزم، في متابعته لاستعراض الثلاث سنوات للسياسة وللإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر، بتركيز جهوده استراتيجيا في التعامل مع نتائج جميع مؤتمرات الأمم المتحدة، وذلك في إطار مجال عمله. ويتفق هذا مع الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ١٩٢/٥٣ والفقرة ٨٩ من وثيقة الإجراءات الأساسية التي تنص على أنه ينبغي لجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصلة أن تواصل في إطار الآليات القائمة توضيح أدوارها القيادية ومسؤولياتها المحددة وتعزيز جهودها الرامية إلى النهوض بالتنسيق والتعاون على نطاق المنظومة ككل ولا سيما على الصعيد القطري. وتتابع الفقرة ٨٩ فتدعو إلى تدعيم الدور التنسيقي الذي يؤديه الصندوق في مجال السكان والصحة الإنجابية. وفي هذا السياق، نظم الصندوق اجتماعا مشتركا بين الوكالات لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع وذلك عند نهاية عملية استعراض الخمس سنوات بعد المؤتمر، بهدف تحديد أدوار جميع الشركاء في متابعة استعراض المؤتمر.

٦ - وقد توسعت عضوية فريق الأمم المتحدة الإنمائي فأضافت إلى المنظمات الأربع الأصلية منظمات أخرى من قبيل منظمة الصحة العالمية. أما المسائل التي تهم منظومة الأمم المتحدة ككل، مثل نظام المنسق المقيم، فتتناولها لجنة التنسيق الإدارية التي يلعب الصندوق دورا نشطا فيها. وقد عمد فريق الأمم المتحدة الإنمائي، بعد أن اتخذ في البداية عددا كبيرا من المبادرات وأنشأ عدة أفرقة عمل، إلى ترشيد عمله بحيث أصبح يضم عددا أقل بكثير من الآليات الأشد تركيزا.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٧ - مع أن الشركاء في فريق الأمم المتحدة الإنمائي يواصلون جهودهم لزيادة التعاون في المجالات التي تناولها استعراض السنوات الثلاث للسياسة، يتعين المضي في تعزيز هذه الجهود لتحقيق مزيد من الاتساق مع جهود التعاون على الصعيد القطري حيث يصادف هذا التعاون بصورة أقوى. إضافة لذلك، يتعين المضي في تبسيط الآليات الرامية إلى مزيد من مشاركة الممثلين الميدانيين في الأنشطة المضطلع بها في المقر، كما يتعين زيادة تبادل المعلومات وثبات تدفقها فيما بين الشركاء بخصوص الممارسة الجيدة والتطورات الجديدة.

٨ - واعترافا بأن الممثلين الميدانيين هم المسؤولون عن تنفيذ الآليات والإجراءات التي يضعها فريق الأمم المتحدة الإنمائي، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الرصد والمتابعة لضمان الامتثال المستمر. ويجب تحديد وتبسيط الآليات التي تميل إلى زيادة أعباء المنظمات وخصوصا المنظمات الصغيرة مثل الصندوق. كذلك تجري الجهود لإنقاص عدد أفرقة العمل المعنية بالمسائل المختلفة، من ذلك مثلا أن عمل الفريق الفرعي المعني بالتدريب والتابع لفريق الأمم المتحدة الإنمائي والذي له الريادة في مسائل التدريب أدى إلى إنهاء الفريق العامل التابع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية الذي كان يعمل بولاية مماثلة. كما بذلت جهود مشابهة في إطار الفريق الإنمائي ويتعين إبقاؤها قيد الاستعراض.

**التوصيات**

٩ - قد يرغب المجلس في:

(أ) الإحاطة علما بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات استعراض الثلاث سنوات للسياسة العامة؛

(ب) تشجيع تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة على نحو مطرد؛

(ج) تشجيع تدفق المعلومات فيما بين جميع شركاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائية على نحو مطرد بشأن استعراض الثلاث سنوات للسياسة العامة، والإحاطة علما بالآليات الجديدة المتفق بشأنها في إطار فريق الأمم المتحدة الإنمائي لهذا الغرض؛

(د) إعادة تأكيد أهمية الاضطلاع بتقييمات أثر البرامج والأطر الإنمائية وغيرها من الآليات.

## باء - التمويل والموارد

١٠ - طرحت سنة ١٩٩٩ مجموعة جديدة وفريدة من التحديات على صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تعبئة الموارد. ورغم الجهود العديدة التي بذلت لجمع الأموال خلال السنة انخفضت المساهمات في الموارد العامة للصندوق إلى ٢٥٠ مليون دولار، أي بنسبة ١٠ في المائة بالمقارنة مع سنة ١٩٩٨ وبحوالي ٤٠ مليون دولار بالنسبة إلى سنة ١٩٩٧. ومن أهم العوامل الكامنة وراء ذلك عاملان اثنان تمثلا في استمرار سعر صرف غير ملائم لعملات عديدة بدولار الولايات المتحدة، وغياب مساهمة إحدى الجهات المانحة الرئيسية للصندوق.

١١ - وتبدو الآفاق المالية لعام ٢٠٠٠ أفضل بقليل، وذلك بعودة إحدى الجهات المانحة الرئيسية ووجود دلائل على زيادة مساهمات عدة جهات مانحة أخرى. ومن المأمول به أن يعوض ذلك عما أعلنته إحدى الجهات المانحة الرئيسية من خفض كبير في مساهمتها. كما يتوقع الصندوق حصول زيادة في موارده التكميلية التي ارتفعت بحوالي ٦ في المائة في سنة ١٩٩٩ فبلغت حوالي ٣٤ مليون دولار، مع أن إدارة تلك الموارد تتطلب عمالة مكثفة جدا وهي أكثر استهلاكا للوقت. وعلاوة على ذلك، ونظرا لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية من ٦٠,٨ مليار دولار في سنة ١٩٩٢ إلى ٥١,٨ مليار دولار في سنة ١٩٩٨ والتنافس الحاد على التمويل الناجم عن ذلك، يضاعف الصندوق جهوده من أجل خلق تحالفات أكثر جدوى مع الوكالات الثنائية، والمصارف الإنمائية،والمؤسسات الخاصة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات غير الحكومية وغيرها. كما يسعى الصندوق إلى إيجاد سبل لتوسيع قاعدة جهاته المانحة ويعمل في الوقت ذاته على استكشاف جميع الطرق لتلبية الاحتياجات البرنامجية على الصعيد القطري.

١٢ - وسوف يقدم الصندوق الإطار التمويلي المتعدد السنوات الأول الذي وضعه إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية عام ٢٠٠٠. ويمثل الإطار التمويلي المتعدد السنوات، الذي كان وضع بالتشاور الوثيق مع المجلس التنفيذي، إطارا متسقا يعتمد على نتائج تنظيمية محددة بوضوح ومجموعة من المؤشرات للتعرف لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق تلك النتائج. وقد أتاح وضع الإطار للصندوق الفرصة للتعجيل بالانتقال إلى الأخذ بنهج يرتكز على النتائج، وهو النهج الذي بدأ العمل به. وسوف يساهم التعريف الواضح للأولويات التنظيمية وزيادة التركيز على الفعالية التنظيمية وتحسين الرصد والتبليغ فيما يتعلق بأداء الصندوق، في تحديد الاحتياجات من الموارد واستخدامها بدقة أكبر، كما أن من المأمول به أن يشجع الإطار على وضع نظام تمويلي قابل للتنبؤ به متسم باستقرار أكبر.

١٣ - وسيواصل الصندوق وهو يمضي قدما، تركيز جهوده في مجال جمع الأموال على إعادة الاستقرار إلى موارده العامة وكفالة زيادة متواضعة في الإيرادات في عام ٢٠٠٠. ويرمي النهج المخطط له إلى تعيين الجهات المانحة التي تمتلك القدرة على توفير و/أو زيادة مساهماتها في الصندوق. ومن المأمول به أن زخم عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات منه سوف يساعد على توليد موارد إضافية للصندوق.

## المشاكل المواجهة والدروس المستقاة

١٤ - أثّر انخفاض الموارد الأساسية في سنة ١٩٩٩ تأثيرا سلبيا في برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، إذ حد من قدرة الصندوق على تحقيق النتائج البرنامجية الأمثل. وقد قلصت اعتمادات برامج الصندوق بصورة حادة بحوالي ٧٢ مليون دولار، الشيء الذي أدى إلى تقليص النتائج التي كان يمكن التوصل إليها في البرامج التي وافق عليها المجلس التنفيذي سابقا. وقد جاء الانخفاض في الموارد في أسوأ الظروف: فالمجلس كان قد وافق على ٨١ من البرامج القطرية الجديدة منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعلى نحو ما أظهرته عملية استعراض المؤتمر بعد خمس سنوات منه فقد ازداد الزخم في كل منطقة من مناطق العالم لتعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وعلاوة على ذلك، ونظرا للزخم القوي الحاصل في تنفيذ برامج الصندوق، تشير التقديرات المؤقتة الى أن النفقات البرنامجية للصندوق كانت مرتفعة كثيرا في سنة ١٩٩٩. وقد جاء ذلك لأن معظم البرامج كانت في منتصف مسارها وبلغت مرحلة الذروة في تنفيذها. وكنتيجة لذلك، قد يكون على الصندوق استخدام الاحتياطي التنفيذي لتغطية النفقات الزائدة، وسوف يتم استكمال الاحتياطي من موارد عام ٢٠٠٠.

## التوصيات

١٥ - قد يرغب المجلس في:

(أ) الإشارة إلى التقدم المحرز في وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات داخل صندوق الأمم المتحدة للسكان وإلى الفرصة التي أتاحها ذلك للصندوق للتعجيل بالانتقال نحو الأخذ بنهج يرتكز على النتائج؛

(ب) تأكيد دور الحكومات في توفير الأموال للبرامج القطرية التي وافقت عليها؛

(ج) إعادة تأكيد الأدوار الخاصة التي يضطلع بها أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية في هذا الصدد؛

(د) تقديم توصيات ملائمة حول مستقبل مؤتمر الأمم المتحدة لعقد التبرعات؛

(هـ) تجديد النداء الوارد في الفقرة ٩٥ من الإجراءات الأساسية من أجل متابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر والذي يدعو البلدان المانحة إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لعكس الانخفاض الحالي في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، والسعي إلى تحقيق الهدف المتفق عليه والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن؛

(و) تشجيع جميع المانحين على إعادة دراسة أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية بهدف زيادة الحصة الصغيرة نسبيا من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة حاليا للأنشطة السكانية ولصندوق الأمم المتحدة للسكان.

## جيم - نظام المنسق المقيم

١٦ - صندوق الأمم المتحدة للسكان ممثل في أربع هيئات تراقب نظام المنسق المقيم. وهذه الهيئات هي الفريق الفرعي المعني بالمسائل المتعلقة بنظام المنسق المقيم والتابع لفريق الأمم المتحدة الإنمائي، والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لاختيار المنسقين المقيمين، واللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات والمعنية بتقييم كفاءة المنسقين المقيمين، والفريق الفرعي المعني بالتدريب التابع لفريق الأمم المتحدة الإنمائي. وقد واصل كل فريق من هذه الأفرقة أنشطته على مدى سنة ١٩٩٩. وتركزت جميع الجهود على مواصلة تحسين عملية اختيار المنسقين المقيمين، خاصة بما أن تلك العملية أصبحت مفتوحة أمام مرشحين من جميع الوكالات والصناديق بعد الأخذ بنظام تقييم كفاءة جميع المرشحين لوظيفة المنسق المقيم (في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨). وقد أبرزت التجربة أن النظام الجديد كان يسير جيدا في سنة ١٩٩٩ ويمثل تحسنا كبيرا بالقياس الى النظام السابق له.

١٧- ويشاطر الصندوق شركاءه في نظام المنسق المقيم كافة اهتماماتهم المتعلقة بمسائل من بينها أمن موظفي الأمم المتحدة، وهو يشارك بنشاط في الجهود المبذولة في فريق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحديد السبل الكفيلة بحماية الموظفين. كما استجاب الصندوق بحماس للمسائل الأخرى المتعلقة بالموظفين كانتقال الموظفين فيما بين الوكالات الذي يرمي الى تعميق عملية التعاون في المقر.

### المشاكل المواجهة والدروس المستقاة

١٨ - يعد صندوق الأمم المتحدة للسكان عضوا كاملا ونشطا في نظام المنسق المقيم تحت إشراف المنسق المقيم، حيث يشارك في مختلف اللجان الميدانية والأفرقة المواضيعية والأفرقة العاملة على الصعيد القطري. وقد طرح ذلك تحديا من نوع خاص على المكاتب القطرية التي، نظرا لكون حجمها يمثل ما يتراوح بين ثلث وعشر بعض المكاتب التابعة لأعضاء فريق

الأمم المتحدة الإنمائي، تواجه صعوبة أحيانا في المشاركة في العدد المتزايد من أنشطة الأفرقة التابعة لنظام المنسق المقيم.

١٩ - وقد شكلت عملية تحديد مرشحين لمناصب المنسقين المقيمين عن طريق ممارسة تقييم الكفاءة أداة مفيدة، ولكنها تحتاج الى مزيد من التحسين. ورغم أن الصندوق يوافق على أن تكاليف مثل هذا التقييم قد تكون باهظة، فقد تعاون تعاونا كاملا في ممارسة التقييم انطلاقا من افتراض أن العملية يمكن أن تساعد على تعزيز قدرات الموظفين. بيد أن الصندوق يعتقد أنه من المستصوب استكشاف ما إذا كان يمكن بناء القدرة على القيام بتقييمات الكفاءة تلك داخل منظومة الأمم المتحدة عوض إناطة القطاع الخاص بإجرائها كما هو الشأن حاليا. ويعترف الصندوق أيضا بالحاجة الى معالجة عدد من المسائل المعقدة كالتقييم السنوي لأداء المنسقين المقيمين في مجال عملهم كمنسقين، فضلا عن تقييم كفاءة المنسقين المقيمين الحاليين والسابقين.

٢٠ - ويجري بذل الجهود، وهي جهود ينبغي تكثيفها، من أجل توسيع خبرة المنسقين المقيمين وتعزيز طابع المشاركة والانفتاح في عملية الاختيار. وتمثل مسألة زيادة عدد المرشحات تحديا خاصا في هذا الصدد، طالما أن المرأة لا تزال تشكل أقل من ٣٠ في المائة من إجمالي عدد المنسقين المقيمين.

**التوصيات**

٢١ - قد يرغب المجلس في:

(أ) تعيين السبل اللازمة لمواءمة آليات التنسيق وكفالة أن تؤدي العمليات الى تنفيذ أفضل وأكثر فعالية للبرامج؛

(ب) إعادة تأكيد الحاجة الى توسيع مجموعة المنسقين المقيمين وإحلال توازن أفضل بين الجنسين في نظام المنسق المقيم.

## دال - تنفيذ التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢٢ - بذل صندوق الأمم المتحدة للسكان جهودا متسقة لإدماج المبادئ التوجيهية للتقييمات القطرية الموحدة ولإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الصادرة عن فريق الأمم المتحدة الإنمائي في عملياته البرمجية الخاصة. وقد وجه الصندوق تعليمات الى مكاتبه الميدانية لاستخدام التقييمات القطرية الموحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كبديل عن أدوات البرمجة لديها حيثما كان ذلك ملائما. وقد نظم الصندوق بمساعدة فريق الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل توجيهية لموظفيه في المقر وهو يخطط للمضي في تدريب موظفيه

على أدوات البرمجة الجديدة. وسيقوم الصندوق بالاعتماد على التجربة المكتسبة حتى الآن، باستعراض مشروعي الوثيقتين المتعلقتين بالتقييمات القطرية الموحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بهدف استنباط الدروس وكفالة إدراج المدخلات التقنية الموضوعية المناسبة في جميع الميادين ضمن الوثيقتين، بما في ذلك في ميداني السكان والصحة الإنجابية. وسيواصل الصندوق العمل مع شركائه في الأمم المتحدة في ميدان مواءمة وتبسيط أدوات البرمجة وعملياتها ليس فحسب لأجل تحقيق تكامل وأثر أكبر في أعمال هؤلاء الشركاء وإنما أيضا لتقليص العبء الملقى على كاهل المكاتب القطرية والشركاء الآخرين في الميدان.

٢٣ - ويعلق الصندوق أهمية كبرى على مسألة المؤشرات والجهود التعاونية اللازمة لوضع مؤشرات موحدة على نطاق المنظومة للقيام ببرمجة فعالة. وفي اجتماع فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع الذي نظمه الصندوق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ركز الصندوق على أهمية التقييمات القطرية الموحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في هذا المسعى، وشدد على الحاجة الى وضع مجموعات من البيانات الموحدة والاتفاق على المؤشرات المناسبة لرصد التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف مؤتمرات الأمم المتحدة، واعتماد تركيز أوسع على ''المؤشرات النوعية'' التي من شأنها أن تقدم صورة كاملة عن البيئة التمكينية التي تؤثر في المؤشرات الكمية الأساسية، وبناء القدرة القطرية في مجال جمع البيانات وتحليلها واستخدامها.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٢٤ - أدى أدى صندوق الأمم المتحدة للسكان دورا ناشطا في شبكة التعلم التابعة لفريق الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالتقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي شبكة استخلصت منها الدروس. إضافة إلى ذلك، ومع إدخال أدوات برمجة جديدة، فقد أسفرت روح التعاون عن تعزيز العمل الجماعي والشراكة، لا سيما على الصُعد القطرية، وأحرز التقدم في توحيد شركاء منظومة الأمم المتحدة في ظل رؤيا مبادرة الإصلاح. وأوجدت الفرص للعمل المشترك بهدف تعزيز التنسيق البرنامجي وبالبرمجة والتقييم المشتركين.

٢٥ - وتحسنت عموما نوعية وثائق بالتقييم القطري المشترك وبإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية تحسنا هاما بعد الانتهاء من المرحلة التجريدية. بيد أنه ينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لإدراج الدروس المستفادة في الوثائق. وسيكفل ذلك إضفاء مزيد من الموضوعية على الوثائق ويزيد من صفتها التحليلية، وبحيث تصبح أولويات منظومة الأمم المتحدة محددة بصورة أكثر وضوحا. كما أن ذلك سيجعل الوثائق أكثر استراتيجية

واستجابة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية. ويعد تحسين نوعية قواعد البيانات والمؤشرات المشتركة تحديا، لا سيما فيما يتعلق بتحديد المؤشرات بوضع قاعدة بيانات مشتركة وإدارتها. وتتسم المشاكل في هذا الميدان بالتعقيد. ففي بعض الحالات، فإن البيانات ببساطة ليست متوفرة؛ أما في الحالات الأخرى، فهي موجودة إلا أنها لا يمكن الاعتماد عليها. وفي الكثير من الحالات، يتعين على المرء أن يختار المؤشر الأكثر ملاءمة من مجموعة كبيرة من المؤشرات المحتملة. ويعد العمل الذي يكرس للاستفادة من المؤشرات في القطاع الاجتماعي مقيدا بوجه خاص، ويحتاج إلى جهود خاصة تبذل بالتعاون مع الحكومات. وتعقد هذه الأمور جميعا عملية قواعد البيانات والمؤشرات المشتركة ومن المحتمل أن تضع عبئا لا لزوم له على كاهل المكاتب القطرية وعلى الحكومات.

٢٦ - ويتعين إتاحة الموارد مع زيادة إمكانية التنبؤ بها لمثل هذه العملية المعقدة التي تنطوي على تحليل تفصيلي للحالة، لا سيما وأن هناك حاجة إلى وضع عدد كبير من المؤشرات للاستفادة منها كدليل عام. وبالتالي، فمن الضروري معالجة مشكلة عدم توفر الموارد لوضع المؤشرات ونظم البيانات على نحو عاجل.

**التوصيات**

٢٧ - قد يرغب المجلس في:

(أ) الإحاطة علما بأهمية جمع البيانات والمؤشرات من أجل تنفيذ عمليات التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتوصية بإتاحة الموارد مع زيادة إمكانية التنبؤ بها من أجل الاضطلاع بالعمل المعقد في هذا الميدان؛

(ب) إعادة التأكيد على الدور القيادي للحكومات في العملية؛

(ج) الحث على توفير موارد عامة يمكن التنبؤ بها من أجل تعزيز آثار التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(د) الحث على اتخاذ خطوات تكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وجميع أطر العمل الأخرى في هذا الميدان.

## هاء - تنسيق البرامج والإجراءات

٢٨ - يتطلب تنسيق دورات البرامج وتبسيط الإجراءات التنسيق والتعاون الفعال فيما بين الوكالات على صعيد المقر وعلى الأصعدة القطرية. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الميدان وهو يسعى لتعزيز عملية

التنسيق ولضمان إعطاء هذا الأمر الأولوية المناسبة على الصعيد القطري. وفيما يلي الأنشطة العديدة التي جرى الاضطلاع بها:

(أ) تعزيز ورصد استكمال خطط تنسيق العمل مع وضع أطر زمنية واضحة وافق عليها جميع أعضاء الفريق القطري؛

(ب) إجراء استعراضات منتظمة واتخاذ قرارات مشتركة بشأن قضايا ومسائل قطرية محددة تيسيرا لمواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنسيق؛

(ج) التنسيق مع المكاتب القطرية لضمان تحقيق تفهم صحيح للإجراءات الجديدة؛

(د) المشاركة في نظام الرصد ضمن إطار الفريق الفرعي التابع لفريق الأمم المتحدة الإنمائي بهدف ضمان الاتساق والتقيد بالأطر الزمنية لعملية التنسيق الموافق عليها.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٢٩ - أحرز تقدم هام في مجال التنسيق، لكنه لا يزال هناك الكثير لتحقيقه. ويتعين اتخاذ الخطوات من أجل ضمان استمرار هذا التنسيق. كما يتعين المضي في تبسيط الإجراءات البرنامجية وتنسيقها، فضلا عن بذل الجهود من أجل ضمان تزامن الدورات البرنامجية هذه مع الخطط الإنمائية والقطاعية الوطنية. ويتعين كذلك وضع مبادئ توجيهية حازمة تستند إلى المذكرة التوجيهية عن البرمجة المشتركة التي صدرت في عام ١٩٩٩. ويجب إيلاء الأولوية لتحديد المجالات الرئيسية في صياغة وتنفيذ البرامج المشتركة، بما في ذلك، تبسيط الإجراءات المالية ومتطلبات إعداد التقارير وتنسيقها فيما يتعلق بإدارة البرامج والمشاريع. ومن المفيد في هذا المضمار القيام باستعراض مكتبي للخبرات المكتسبة حتى الآن يؤكد على أهمية خبرة المكاتب القطرية ويحدد أفضل النهج والدروس المستقاة.

**التوصيات**

٣٠ - قد يرغب المجلس في:

(أ) الأحاطة علما بالتقدم الذي أحرزه أعضاء فريق الأمم المتحدة الإنمائي مفي التنسيق، وحث أعضاء الفريق على اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز هذا التنسيق وضمان استمراره؛

(ب) الحث على زيادة رصد التنسيق على المستوى القطري.

## واو – إدماج قضايا نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية

٣١ – تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاونا تاما من أجل تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. كما يواصل الصندوق التركيز على ولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتمثلة بالعمل على تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين، ، وتمكين المرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف الممارسة ضدها، وكفالة قدرتها على التحكم في خصوبتها الإنجابية بوصفها جميعا عوامل أساسية في السكان والتنمية. وشملت الأنشطة المحددة ما يلي:

(أ) إصدار مبادئ توجيهية تتعلق بدعم الصندوق لإدماج قضايا نوع الجنس في برامج السكان والتنمية، وتنقيح المبادئ التوجيهية للميادين الأساسية الثلاثة في البرمجة لدى الصندوق لكي تكفل إدماج قضايا نوع الجنس على نحو ملائم في كل منها؛

(ب) تخصيص الموارد لمعالجة الشواغل المتعلقة بنوع الجنس من خلال الميادين البرنامجية الأساسية الثلاثة لدى الصندوق، واتخاذ الخطوات من خلال نظام الترميز المتعلق بالميزانية بحيث يظهر التزام الصندوق بقضايا نوع الجنس على نحو أفضل؛

(ج) تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد القطري لبناء قدرات وطنية تتعلق بقضايا نوع الجنس، من خلال الأفرقة القطرية للخدمات التقنية التابعة للصندوق؛ ووضع دليل شامل للتدريب بشأن نوع الجنس والسكان والتنمية بغية تيسير ذلك؛

(د) بذل جهود خاصة لجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ونشرها فضلا عن إجراء دراسات تتعلق بمسائل مثل القضاء على ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية عند الأنثى؛ ومكافحة العنف الممارس ضد النساء والفتيات؛ والمشاركة الاجتماعية للصبية ووضع استراتيجيات لتحقيق زيادة في مشاركة الرجال في مسائل الصحة الإنجابية الجنسية؛ وللتوعية بأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النساء؛ وغير ذلك من أمور.

٣٢ – وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، فإن الصندوق:

(أ) يشارك بنشاط في أعمال الفريق الفرعي المعني بالمؤشرات التابع لفريق الأمم المتحدة الإنمائي، ويتمثل أحد أهدافه الرئيسية في ضمان مراعاة المؤشرات والميزانيات لنوع الجنس؛

(ب) يعمل بوصفه مديرا لمهمة في اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، تتمثل في استعراض أداء الجهة التنسيقية لمسائل نوع الجنس في

منظومة الأمم المتحدة. وستفيد نتائج هذه الدراسة كمساهمة في عملية استعراض مؤتمر بيجين بعد خمس سنوات منه؛

(ج) يشارك بنشاط في شتى أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، مثل اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين؛ والفريق الفرعي المعني بنوع الجنس التابع لفريق الأمم المتحدة الإنمائي؛ والفريق الفرعي المعني بالحق في التنمية التابع لفريق الأمم المتحدة الإنمائي؛ والفريق الفرعي المعني بالمؤشرات، وهي أفرقة فرعية تابعة لفريق الأمم المتحدة الإنمائي؛ كما يشارك في الحملات الإقليمية المشتركة بين الوكالات بشأن مكافحة العنف ضد المرأة (مثال ذلك، الحملات في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا)؛

(د) يشارك في الفريق الفرعي المعني بأفضل الممارسات والتابع للجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وقد استكمل منشورا عن أفضل الممارسات لإدماج قضايا نوع الجنس في إطار برامج السكان والتنمية.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٣٣ - تؤكد خبرة صندوق الأمم المتحدة للسكان أن فوائد سيطرة الفرد على حياته الإنجابية والاقتصادية تعزز بعضها بعضا. ولذلك فإن الصندوق يقدم الدعم لتحسين معيشة النساء وكفالة حصولهن في الوقت نفسه على خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية. ويعتقد الصندوق أنه في حين أن تعليم المرأة وتدريبها يعتبران أمرا أساسيا لتمكينها، فإن حقوق الصحة الإنجابية والجنسية للمرأة تشكل الأساس المتين لهذا التمكين.

٣٤ - وتعد النساء والفتيات، خاصة في المنازعات المسلحة سريعي التأثر إلى حد كبير بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بالإضافة إلى مختلف أشكال العنف ضدهن. وغالبا ما يكن أكثر تعرضا بكثير من الرجال لتأثيرات التدهور البيئي والتلوث، وخاصة فيما يتعلق بصحتهن الإنجابية. وعلاوة على ذلك، وفي كثير من البلدان، يحرم المراهقون وخاصة المراهقات من إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والجنسية والمعلومات المتعلقة بها. وتؤثر التطورات الاقتصادية والسياسية الراهنة في بعض البلدان، وما تسفر عنه من انخفاض الاستثمارات في القطاع الاجتماعي، في رفاه النساء والفتيات بصورة غير متناسبة.

٣٥ - وقد تفاقم كل ذلك بالافتقار إلى الموارد ولا سيما الموارد الدولية اللازمة لتنفيذ التدابير المتفق عليها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالإضافة إلى استمرار العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تديم التمييز ضد المرأة وتعيق تمكينها.

## زاي – التوازن بين الجنسين ضمن صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٦ – اعتمد صندوق الأمم المتحدة للسكان مبادئ توجيهية تحدد بوضوح أهداف مراعاة نوع الجنس على جميع المستويات ومهامها والمساءلة تجاهها. وقد أكد الصندوق، بشرح تعليمات الأمين العام المتعلقة بمساءلة رؤساء الوكالات ومديري البرامج بشأن موضوع التوازن بين الجنسين، على توظيف المرأة في مناصب الفئة الفنية. ونتيجة لذلك، احتلت النساء نسبة ٥٠ في المائة من جميع وظائف الفئة الفنية في الصندوق. ويشمل ذلك وجود أربع نساء من أصل سبعة مديرين من رتبة مد-٢ (٥٧ في المائة)، وإحدى نائبي المدير برتبة أمين عام مساعد والمديرة التنفيذية نفسها. ويواصل الصندوق كونه من الدعاة الناشطين للمسائل التي تتصل بالمساواة بين الجنسين، خاصة داخل منظومة الأمم المتحدة، وسيواصل التوكيد على توظيف المرأة في مناصب الفئة الفنية.

### المشاكل المواجهة والدروس المستقاة

٣٧ – يدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان إدراكا تاما، نظرا لطابع ولايته وتركيز برامجه، أهمية كفالة التوازن بين الجنسين فيما بين ممثلي الصندوق في الميدان. ولذلك، سيواصل الصندوق بذل ما في وسعه لتوظيف نساء مؤهلات للعمل كممثليه القطريين.

### التوصيات

٣٨ – قد يرغب المجلس في:

(أ) الإحاطة علما بإنجازات صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال مراعاة نوع الجنس؛

(ب) الدعوة إلى بذل المزيد من الجهود لتعجيل التقدم في هذا المجال، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة ومن الدروس المستقاة أثناء عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات.

## حاء – بناء القدرات

٣٩ – تم تحديد بناء القدرات الوطنية كأحد العوامل الحاسمة في الإجراءات الرئيسية لمتابعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويقوم الصندوق، بالإضافة إلى برامجه القطرية، بتنفيذ برنامجين رئيسيين يتمثل هدفهما الرئيسي في مساعدة البلدان على بناء قدراتها لتنفيذ برنامج العمل: في البرنامج الاستشاري التقني (٢٠٠٠-٢٠٠٣)، الذي يمر في دورته الثالثة؛ وبرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بين الأقطار (٢٠٠٠-٢٠٠٣)،

الذي يجتاز حاليا دورته الرابعة، ويسعى كلا البرنامجين إلى تحسين الروابط فيما بين جميع مستويات تنفيذ البرامج على الأصعدة القطري والإقليمي والمشترك بين الأقطار. وقد أسفرت عملية وضع البرنامج الاستشاري التقني التابع للصندوق عن إجراء مناقشات مستفيضة مع بلدان البرنامج بشأن الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية في مجال تطوير القدرات. ويتمثل تركيز عملية البرمجة على مجالات رئيسية، المراهقين ونوع الجنس وإدارة المعارف والتعلم من بعد والدعوة وتوسيع نطاق الشراكة بالاستناد إلى الميزة المقارنة التي تتمتع بها منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات.

٤٠ - وفي عام ١٩٩٩، أقر الصندوق مبادئ توجيهية بشأن تقييم قدرته على تنفيذ البرامج السكانية، وكانت مشاركة الصندوق في الأفرقة والشبكات المشتركة بين الوكالات والمعنية برصد بناء القدرات بهدف تعزيز تأثير مساعدته على الصعيد الميداني. وفي سياق الحلقة الدراسية التي عقدتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية حول بناء القدرات، قدم الصندوق مقترحات من أجل تحديد المفاهيم والاستراتيجيات المشتركة في هذا الميدان وتعزيزها. وأسفرت المبادرة التي قام بها الصندوق بشأن الفريق الفرعي المعني بالعمليات البرنامجية عن صدور تقرير عن فريق الأمم المتحدة الإنمائي في آذار/مارس ١٩٩٩ بشأن الأطر القانونية والتشريعات/السياسات ذات الصلة، وعن أساليب الإدارة للمساعدة على لا مركزية العمليات التي تضطلع بها الكيانات الوطنية عند الاقتضاء. وقد أكدت هذه الجهود أهمية المساءلة والإدارة القائمة على النتائج والتخطيط الاستراتيجي الذي تقتضيه عمليات التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولا يزال مبدأ مراعاة نوع الجنس يوضع باستمرار في الاعتبار.

٤١ - ولا يزال الهدف من هذه الجهود يتمثل في تعزيز استخدام التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتقييم القدرات الوطنية، وتعزيز المفاهيم المشتركة في مسائل بناء القدرات ووضع مؤشرات لرصد بناء القدرات. وقد تم النظر في هذه المسائل في آن معا إلى جانب دراسة زيادة استخدام عمليات الرصد والتقييم المشتركة القائمة على المشاركة، ومواصلة الجهود اللازمة لخطط واستراتيجيات التدريب المشتركة، وضرورة تبسيط الإجراءات وزيادة مرونتها.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٤٢ - تدل الدراسات التي قامت بها مؤخرا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في سياق استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات أن الوسائل التقليدية لبناء القدرات في حاجة إلى إصلاح أساسي. ولا بد من تعزيز الشراكات إلى حد كبير من أجل تحديد المزيد

من أدوات بناء القدرات واستحداثها في بيئة من الإطارات الناشئة الجديدة للتنمية. وعلاوة على ذلك من المهم إشراك المجتمع المدني في هذه الأنشطة على الصعيد القطري، لأن من شأن ذلك الإشراك أن يكفل أن يصبح بناء القدرات على مختلف الأصعدة الوطنية قائما على المشاركة حقا. ومن ثم، فإن عملية إشراك جميع الشركاء في إعداد البرامج القطرية تتسم بالأهمية شأنها في ذلك شأن الإعداد الفعلي للبرنامج القطري نفسه.

٤٣ - بيد أن بناء القدرات لا يحدث من تلقاء نفسه، فلا بد من أن يخطط بصورة محددة واستراتيجية، وأن يستند إلى تحديد متأن لأفضل ما يمكن عمله في حالة معينة. وينبغي تحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من خلال تحليلات منطقية شاملة للإطارات ونهج تستند إلى النتائج. وسيكون لإضفاء الطابع المؤسسي على مثل هذا النهج على صعيد المنظومة القيمة المضافة المتمثلة في زيادة الموارد المالية والبشرية المحدودة المتاحة في المكاتب الميدانية إلى أقصى حد ممكن.

**التوصيات**

٤٤ - قد يرغب المجلس في:

(أ) الإحاطة علما بالجهود المشتركة بين الوكالات لتشاطر الخبرات بشأن بناء القدرات، وتشجيع جميع وكالات الأمم المتحدة على المشاركة في هذه المنتديات لكفالة تبادل الآراء والخبرات على نطاق أوسع؛

(ب) تشجيع الحكومات على الإحاطة علما بأهمية المجتمع المدني في عملية بناء القدرات؛

(ج) تشجيع استخدام الرصد والتقييم كأمرين لا غنى عنهما لبناء القدرات وخاصة عندما يتصل الأمر بالجهود الرامية إلى وضع الاستراتيجيات في هذا المجال.

## طاء - الأماكن والخدمات المشتركة

٤٥ - قام الفريق الفرعي المعني بالأماكن والخدمات المشتركة خلال عام ١٩٩٨، بـ ١٢ بعثة مختلفة تغطي ١٧ بلدا لدعم مبادرة دور الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٩، أدت قيود الموارد إلى اقتصار هذه المهام على ٩ بعثات تغطي ١٣ بلدا. وتم حل مسألة كيفية تمويل هذه البعثات بالنسبة للوكالات الشريكة في فريق الأمم المتحدة الإنمائي في المجالس التنفيذية لكل منها حيث تقدم كل وكالة من الوكالات طلبات من أجل تخصيص الأموال لهذه المبادرة. وقد وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان على اقتراح الصندوق باستخدام احتياطي أماكن العمل في الميدان لهذا الغرض. ونتيجة لذلك،

يقوم الفريق الفرعي حاليا بالمتابعة النشيطة للمشاريع في ٢٢ بلدا مختلفا. وتم أثناء عام ١٩٩٨، إنشاء ٢٦ دارا للأمم المتحدة، أضيف إليها ٦ دور في عام ١٩٩٩. وتم تحديد ١٠ بلدان إضافية بصورة أولية على أن لديها إمكانية جدية لإقامة دور للأمم المتحدة فيها في عام ٢٠٠٠.

٤٦ - أما فيما يتعلق بمسألة الخدمات المشتركة، فقد تم إنشاء قاعدة بيانات للخدمات المشتركة في فريق الأمم المتحدة الإنمائي في أعقاب تحليل البيانات التي وردت استجابة لدراسة استقصائية شاملة أجراها المنسقون المقيمون للأمم المتحدة على الصعيد القطري. وللاستفادة من ذلك، خطط فريق الأمم المتحدة الإنمائي لعقد حلقة عمل مشتركة بين الوكالات خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٠ لوضع مبادئ توجيهية لمنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ وإدارة الخدمات المشتركة على الصعيد القطري. ويواصل الصندوق استثمار ما يلزم من وقت الموظفين والتكاليف الإضافية لتوفير التمويل اللازم للمشاركة بشكل فعال في جميع مبادرات الأماكن والخدمات المشتركة هذه.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٤٧ - تم تحديد بعض المبادئ الهامة كأساس للنجاح على صعيد كل قطر من الأقطار. وتشمل هذه المبادئ استخدام ممارسات تجارية سليمة بما في ذلك إعداد تحاليل للتكاليف والمنافع للخيارات العقارية؛ والشروع في العمل المسبق والدراسات الجدية؛ ومشاركة جميع الوكالات على الصعيد القطري في مسألة تنسيق الخدمات؛ وقيام كل وكالة من الوكالات بتعيين مركز تنسيق وجهود التنسيق الفعال من جانب المنسق المقيم؛ واشتراك خبراء تقنيين مناسبين (مهنيين عقاريين، ومهندسين معماريين ومهندسين) إلى جانب تخصيص إدارة للمشاريع. وتتسم هذه النقطة الأخيرة بأهمية خاصة لأن الخبرة في المجالات التي تتصل بهذه المسألة لا تتوفر غالبا داخل منظومة الأمم المتحدة وبالتالي فإن هناك حاجة إلى تدبيرها من الخارج.

**التوصيات**

٤٨ - قد يرغب المجلس في:

(أ) الإحاطة علما بالتقدم المحرز في هذا المجال؛

(ب) تأكيد أهمية الشفافية والمشاطرة في الإدارة والمساءلة في إطار الجهود الجارية؛

(ج) حث منظومة الأمم المتحدة على استخدام نهج عملي قائم على مقارنة التكاليف بالفوائد في المبادرات المقبلة.

## ياء – التعاون مع البنك الدولي

٤٩ – في عام ١٩٩٩، أنشأ فريق الأمم المتحدة الإنمائي فريقا للأنشطة التعلمية لغرض التعاون المشترك بين الوكالات في المسائل المتعلقة بالإطار الإنمائي الشامل ونظام المنسق المقيم، ولغرض التوصل إلى أفكار مبتكرة لمعالجة حالة الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في العالم (مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون). وتعاون الصندوق تعاونا وثيقا فيما يتعلق بهذه المسائل في إطار فريق الأمم المتحدة الإنمائي في المقر وفي المكاتب الميدانية على السواء. واجتمع فريق الأنشطة التعلمية لمتابعة ما توصل إليه الاجتماع الذي عقد بين نائب الأمين العام والإدارة العليا للبنك الدولي ليتسنى لمنظومة الأمم المتحدة أن تتابع بصورة جماعية تجارب الإطار الإنمائي الشامل؛ كخبرة تعلمية أو كوسيلة لضمان وصول التغذية المرتدة إلى المنظمات. وقد انصب الاهتمام في هذا الاجتماع على الخبرات المكتسبة على المستوى القطري من التعامل مع الإطار الإنمائي الشامل في البلدان التي جرب فيها.

٥٠ – وخلال المناقشات، شدد الصندوق على أهمية التنسيق بين عمليتي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل، وبخاصة على الحاجة الأساسية لامتلاك كلتا العمليتين من جانب الحكومات المعنية. وأكد الصندوق أيضا أهمية النهج القطاعي والحاجة إلى العمل التحليلي المشترك وأساليب التحليل الموحدة؛ وذلك لتجنب ازدواجية الجهود في هذا المجال.

٥١ – وخلال السنة الماضية، واصل الصندوق والبنك الدولي تعاونهما، فعقدا على فترات أكثر تقاربا مشاورات بين الشُعب الجغرافية التابعة للصندوق والهيئات المقابلة لها في البنك، سواء في مقريهما أو في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، استخدم البنك الدولي على نحو متزايد الخدمات الشرائية للصندوق، ومن المتوقع أن يتواصل تزايد حجم طلبات الشراء هذه في عام ٢٠٠٠.

٥٢ – وازداد التعاون أيضا بين الصندوق والبنك الدولي في مبادرات مختلفة جارية مثل مبادرة الأمومة السالمة، والشركاء في مجال السكان والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمبادرة العالمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات في البلدان النامية، والنهج القطاعية. وفي مجال التدريب، يشارك الصندوق في رعاية الدورة التدريبية التي ينظمها معهد البنك الدولي بشأن السكان والصحة الإنجابية وإصلاح القطاع الصحي. ويشارك موظفو الصندوق في بعض أنشطة البنك الدولي مثل أسبوع التنمية البشرية. ويناصر البنك الدولي تنفيذ برنامج العمل الذي انتهى إليه المؤتمر الدولي للسكان

والتنمية، وشارك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية باستعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات؛ وفي اجتماعات المائدة المستديرة والندوات التقنية التي شكلت جزءا من عملية الاستعراض تلك. كما يشارك البنك الدولي في اجتماعات أفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التي ترأسها المديرة التنفيذية للصندوق.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٥٣ - إن ظهور الإطار الإنمائي الشامل إلى حيز الوجود في الوقت ذاته تقريبا الذي ظهر في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يقتضي من البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة مواصلة العمل معا لضمان الحد الأقصى من الانسجام بين هاتين الأداتين وكيما يوفرا، في موازاة ذلك، قدرا أكبر من التنسيق على المستوى القطري؛ فيما بين مختلف شركاء منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الحكومات على حد سواء. كما أن من المهم إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في الأطر الإنمائية إلى المدى الممكن ومواصلة بناء الثقة والائتمان فيما بين جميع الشركاء الرئيسيين في عملية التنمية. وتبين الخبرة أن المدخل إلى إقامة شراكات فعالة يتمثل، بالطبع، في الالتزام بأولويات التنمية للبلدان نفسها. ولذلك، ينبغي تكثيف الجهود لضمان التوصل إلى اتفاق على الأهداف والنتائج المنتظرة انسجاما مع الاستراتيجيات والأولويات القطرية.

٥٤ - وفيما يتعلق بمسألة المؤشرات، ينبغي تعزيز وضمان مشاركة بلدان البرامج في صوغ مؤشرات خاصة بكل بلد من البلدان وعلاوة على ذلك، ينبغي التركيز بقدر أكبر على المؤشرات المتصلة بالأهداف المتفق عليها في المؤتمرات الدولية الرئيسية. وفي ضوء الجهود التي يبذلها البنك الدولي في مجال المؤشرات، تدعو الحاجة إلى مزيد من التعاون مع البنك الدولي بصدد المهمة المعقدة المتمثلة في صوغ مؤشرات لحالات ما بعد النزاع.

**التوصيات**

٥٥ - قد يرغب المجلس في:

(أ) الإحاطة علما بجهود فريق الأمم المتحدة الإنمائي في مجال زيادة مستويات التعاون بين البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، وخصوصا من خلال مبادرات كمبادرة إنشاء فريق الأنشطة التعلمية؛

(ب) الحث على اتخاذ المزيد من الإجراءات فيما يتعلق بالمبادئ التي حددت في إطار هذه الجهود، من قبيل ضمان قدر أكبر من التكامل فيما بين المانحين وبرامجهم، وكذلك قدر أكبر من المواءمة والتماسك فيما بينهم؛

(ج) أن يحث على بذل جهود تعاونية مستدامة بين منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في مجال صوغ مؤشرات لحالات ما بعد النزاع وفي ضمان وجود صلات ترابط بين كافة القطاعات ضمن أولويات الاستراتيجيات القطرية؛

(د) أن يشجع على تحقيق الوضع الأمثل والتماسك في شروط إعداد التقارير من جانب مختلف الشركاء في فريق الأمم المتحدة الإنمائي عن مسألة التعاون مع البنك الدولي لتجنب زيادة أعباء العمل على المستوى القطري.

## كاف - الرصد والتقييم

٥٦ - في عام ١٩٩٩، اضطلع الصندوق بعدة عمليات تحليلية داخلية لنظامه وممارساته فيما يتعلق بالرصد والتقييم وشرع في اتخاذ خطوات لمعالجة مواطن الضعف التي تم الاهتداء إليها في ذلك النظام وتلك الممارسات. فقد قام الصندوق على سبيل المثال بدراسة استعراضية مكتبية لتقييم استخدام نهج الإطار المنطقي في البرمجة القطرية كما هو مطلوب في المبادئ التوجيهية البرنامجية الجديدة للصندوق الصادرة في أواخر عام ١٩٩٧. واستعرض هذا النشاط المصفوفات الفعلية للإطار المنطقي التي أعدت لدى وضع بعض البرامج القطرية المختارة الموافق عليها ودرس العملية التي استخدمت في إعدادها بما في ذلك استخدام الأطر المنطقية في الرصد والتقييم. وقام الصندوق، في سياق إعداده الإطار التمويلي المتعدد السنوات، بدراسات جدوى في خمسة بلدان (بوركينا فاصو، وجمهورية تترانيا المتحدة، وسري لانكا، والسودان، ونيكاراغوا) من أجل تقييم نواحي القوة في المكاتب القطرية والقيود المفروضة عليها واحتياجاتها فيما يتعلق ببناء القدرات لدى تنفيذ نهج الإطار المنطقي في سياق النهج القائم على النتائج. وكانت هذه الدراسات، بالإضافة إلى النتائج التي توصلت إليها أنشطة تحليلية أخرى مثل التقييمات المواضيعية واستعراضات تطبيق السياسات وما يتصل منها بمراجعة الحسابات، مفيدة جدا في إبراز أوجه القوة وأوجه القصور في تصميم البرامج ورصدها وتقييمها.

٥٧ - وقد أقيمت خلال السنة مناسبتان دراسيتان داخليتان هامتان هما: (أ) حلقة عمل لتعميق فهم الموظفين للحاجة إلى مؤشرات وإلى استخدامها في البرمجة؛ و (ب) حلقة عمل عن مفهوم الإدارة القائمة على النتائج، والعناصر الرئيسية للإطار التمويلي المتعدد السنوات والآثار التي تترتب عليه بالنسبة للنظم والممارسات التنظيمية للصندوق. وعلاوة على ذلك،

أنشأ الصندوق موقعا له على شبكة الإنترنت ليتسنى الوصول على نطاق أوسع إلى النتائج التي توصلت إليها التقييمات المواضيعية. ونتيجة لذلك، بات من الممكن الآن استرجاع خلاصات مصنفة حسب المواضيع وكذلك التقارير الكاملة عن التقييمات المواضيعية التي تم القيام بها منذ عام ١٩٩٢، وسيكون من الممكن كذلك استرجاع تحاليل أخرى لنتائج التقييمات المتعلقة بالبرامج المدعومة من الصندوق.

٥٨ - وبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الآن شريكا نشطا في شبكة التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي شبكة مؤلفة من أشخاص مرجعيين معنيين بالتقييم، وقاد عملية تقييم اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غيانا فيما يتعلق بمشروع لبناء القدرات في قطاع الصحة. وأنشأ الصندوق شبكة تقييم خاصة به توفر أسماء المنسقين المعنيين بالتقييم من كل فريق من أفرقة الخدمات التقنية القطرية التابعة للصندوق ومن مكتبة للمراقبة والتقييم. وتتمثل أهداف الشبكة في تعزيز التعلم من الخبرات البرنامجية للصندوق؛ وتيسير قدرة الصندوق على بيان النتائج التي يسأل عنها؛ وتيسير الاتصال وتقاسم المعارف فيما يتعلق بمسائل التقييم. وقد اجتمع المنسقون خلال السنة لوضع خطة عمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٥٩ - خلصت الدراسة الاستعراضية المكتبية للإطار المنطقي إلى أن تطبيق هذا النهج في البداية كان مشوبا بالضعف إلى حد ما بسبب مشاكل مفاهيمية وتقنية على السواء. فالاستراتيجية الأصلية المتمثلة في ''تعاقب'' التدريب يبدو أنها لم تسفر عن النتائج المتوخاة؛ بل ربما أدت إلى الافتقار إلى فهم مشترك للأساسيات التي تقوم عليها تقنيات الإطار المنطقي. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى نظم بيانات شاملة في العديد من بلدان البرامج قد جعل اختيار مؤشرات الأداء أكثر تعقيدا وأذكى الوعي بالحاجة إلى وجود موارد لجمع البيانات الشاملة. ولذلك، يتعين إيلاء قدر أكبر من الاهتمام إلى تزويد المكاتب الميدانية بمعلومات دقيقة وملائمة للمستعملين تؤلف بين الخبرات البرنامجية.

٦٠ - إن التعاون المشترك بين الوكالات في مجال التقييم يمكن أن يكون منتجا ومفيدا، لكن ينبغي تقدير الفوائد التي تعود على المنظمات المتعاونة في سياق الصعوبات السوقية وغيرها من الصعوبات الملازمة للقيام بمثل هذه التقييمات.

**التوصيات**

٦١ - قد يرغب المجلس في:

(أ) الإحاطة علما بجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال تعزيز تقنيات الرصد والتقييم داخل المنظمة وفي إطار الجهود التعاونية مع جميع شركاء التنمية؛

(ب) حث منظومة الأمم المتحدة على الإسراع في جهودها الخاصة بتعزيز القدرات على الرصد والتقييم على المستوى القطري؛

(ج) حث جميع منظمات الأمم المتحدة على اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان سلاسة الربط فيما بين قواعد البيانات بها؛

(د) تشجيع منظمات الأمم المتحدة على أن توفر موارد يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب لتدريب الموظفين فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتقنيات الجديدة للرصد والتقييم.

## ثالثا – متابعة مؤتمرات القمة

٦٢ – يُعلق صندوق الأمم المتحدة للسكان أهمية بالغة على أنشطة متابعة المؤتمرات العالمية التي عُقدت في التسعينات، ولا سيما بالنسبة إلى الصلات بين السكان والفقر والتدهور البيئي. وأسهم الصندوق في التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات وشركاء آخرين في الجهود التي بُذلت لرصد التقدم المحرز في هذه المجالات استنادا إلى مؤشرات تم التوصل إليها بصورة مشتركة. وفي عام ١٩٩٩، قام الصندوق بأنشطته على صعيدين متميزين: (أ) استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات؛ (ب) التعاون على نطاق المنظومة لمتابعة المؤتمرات، ولا سيما المؤتمرات التي يتم استعراض نتائجها بعد خمس سنوات.

### ألف – صندوق الأمم المتحدة للسكان واستعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات

٦٣ – تمثل الهدف من عملية استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات التشديد على الصلات بين السكان والتنمية وكذلك بين الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنسان، وهو ما ركز عليه الأمين العام في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انعقدت في حزيران/يونيه تموز/يوليه ١٩٩٩. وبرز خلال الاستعراض النقص في الموارد المالية التي كانت موضع اتفاق في القاهرة في عام ١٩٩٤، كما برز تأثير هذا النقص على حياة الإنسان. وركز استعراض تنفيذ برنامج العمل وتقييمه بشكل رئيسي على التغيرات التي أدخلت على السياسات وعلى الخبرة العملية على الصعيد القطري، بغية تحديد العوامل

الميسرة والقيود المواجهة أثناء فترة السنوات الخمس الأولى التي تلت انعقاد المؤتمر. وشكلت هذه الخبرة الملموسة أساسا لتحديد أطر التدابير الإضافية المطلوبة لتسريع تنفيذ برنامج العمل وتكييفه في الميادين الرئيسية، بما في ذلك مجالات الصندوق البرنامجية الرئيسية الثلاثة.

٦٤ - وفي إطار استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان استبيانا ميدانيا ركز على المجالات الرئيسية التالية: السياسات والبرامج المعنية بالسكان والتنمية؛ والمساواة بين الجنسين، الانصاف وتمكين المرأة؛ حقوق المرأة في ميدان الإنجاب، والرعاية الصحية الإنجابية؛ والشراكات الحكومية والتعاون مع المجتمع المدني. وأجاب على الاستبيان ١١٤ بلدا ناميا أو يمر اقتصاده في مرحلة انتقالية و ١٨ بلدا متقدم النمو. وجرى ترميز الإجابات التي ركزت على الدروس المستقاة والقيود المواجهة وإدخالها في قاعدة بيانات لتحليلها. وتم تجميع النتائج ونشرها. وتسمح قاعدة البيانات هذه بمقارنة التغييرات التي طرأت على السياسات والبرامج منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ويمكن استعمالها كمقياس للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

٦٥ - وسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى التركيز استراتيجيا على متابعة جميع المؤتمرات الدولية. ولهذا الغرض، نظم اجتماعا لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع مباشرة إثر استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات للاتفاق على ترتيبات المتابعة مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين. وجرى التشديد في الاجتماع على ضرورة التنسيق بموجب نظام الوكالة الرائدة.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٦٦ - وأظهرت عملية استعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات أن الإجراءات التي اتخذت منذ انعقاد المؤتمر أعطت نتائج إيجابية، ولا سيما في مجالات منها تحسين نوعية الخدمات الصحية الانجابية والحصول عليها؛ وإعداد البرامج والسياسات للوفاء باحتياجات الصحة الإنجابية لدى الشباب؛ وحماية حقوق المرأة والتشجيع على تمكينها. ولكنها أظهرت أيضا أن التقدم كان محدودا في بعض البلدان والمناطق بينما حصل انتكاس في بعض الحالات. ويتواصل التمييز المؤذي الذي تتعرض له النساء والفتيات. وزاد تفشي وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز عما كان متوقعا في عام ١٩٩٤. ويتعرض للوفاة عدد كبير جدا من النساء أو تعتل صحتهن نتيجة للحمل والولادة. وما زال الحصول على المعلومات والخدمات الصحية الإنجابية متعذرا على ملايين الأزواج والأفراد.

٦٧ - وأحرزت بضعة بلدان قدرا من التقدم في إدماج شواغل السكان في استراتيجيات التنمية. ولكن الأمر يستدعي بذل المزيد من الجهود، ولا سيما عن طريق إدخال تغييرات

مؤسسية وسياسية وتشريعية تتعلق بالسكان والتنمية والحقوق والصحة الإنجابية. كما جرى التسليم بضرورة تعزيز دور المجتمع المدني. ولكن غالبا ما يحول انعدام آليات التنسيق والقيود المفروضة على التمويل دون قيام تعاون واسع بين الحكومات ومجموعات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، لا توجد في الغالب أطر قانونية وأنظمة ومبادئ توجيهية لتيسير الشراكات مع المنظمات غير الحكومية. ويعيق نقص الموارد البشرية والمالية والقدرة التقنية لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية إقامة شراكات فعالة. وينطبق ذلك أيضا إلى حد كبير على القطاع الخاص الذي ما زال لا يشارك مشاركة كافية في الأنشطة السكانية والإنمائية في العديد من البلدان التي تنفذ فيها البرامج.

٦٨ - وما فتئت العناصر الاجتماعية والثقافية تعيق التحقيق الكامل للمساواة والإنصاف بين الجنسين، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالفقر الذي تعاني منه الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى. وتتواصل الفوارق في قدرات الدخل وارتفاع معدلات الوفيات والأمراض لدى الأمهات، والعنف الذي يستهدف النساء والفتيات، والاتجار غير المشروع بهن وإجبارهن على ممارسة الدعارة، وانخفاض تمثيلهن في مواضع السلطة واتخاذ القرار.

## باء - التعاون على نطاق المنظومة واستعراضات أخرى لمؤتمرات الأمم المتحدة

٦٩ - يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاونا وثيقا مع شعبة النهوض بالمرأة وجميع شركاء التنمية الآخرين للإعداد لاستعراض نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بعد خمس سنوات. وينفذ العديد من البرامج بالتعاون مع اليونيسيف واليونسكو لتعليم الطفلات.

٧٠ - وكان برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد شدد على ضرورة إدماج المسائل المتعلقة بالسكان والبيئة في التخطيط واتخاذ القرار، وتغيير الإنماط الاستهلاكية والإنتاجية غير المستدامة لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد وتجنب التراجع البيئي. ودعا أيضا إلى تطبيق سياسات تعالج آثار ديناميات السكان على البيئة. وتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى العاملة في ميدان حفظ البيئة على أنشطة مختلفة منها إقامة حلقات عمل مخصصة لهذه الصلات.

٧١ - وبذل الصندوق جهودا مطردة لتحديد الصلات بين السكان والفقر والعوامل البيئية لأغراض البرمجة المتكاملة، تمشيا مع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأسوة باستعراض نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعد خمس سنوات، يتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع جميع الجهود المشتركة بين الوكالات لاستعراض نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بعد خمس سنوات. وكان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد سلم بالصلات القائمة بين مسائل حقوق الإنسان وضرورة تدعيم المشاركة الكاملة لجميع المجموعات

المعنية، ولا سيما المرأة، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسكان والبيئة. وقام الصندوق بصياغة عدة مداخلات برامجية ميدانية إدراكا منه أن هذه الاستثمارات تقدم خيارات وتوجد فرصا للتغيير لأشد المجموعات ضعفا. وتم ذلك تحديدا في قطاعات رئيسية كالصحة والتعليم وإدارة الاقتصاد والموارد.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٧٢ - يبدو أن هناك حاجة لمزيد من التنسيق والترابط في تقديم المساعدة الإنمائية بين جميع الشركاء المعنيين بمتابعة المؤتمرات الرئيسية، بما في ذلك الاستعداد لاستخدام أدوات متاحة لمنظومة الأمم المتحدة من جهود سابقة. إلا أنه من الضروري أن تتعاون تعاونا وثيقا الوكالات العاملة ميدانيا وتلك التي تضطلع بدور قيادي تنظيمي في منظومة الأمم المتحدة، بتوجيه من الحكومات، لوضع نتائج المؤتمرات موضع التنفيذ وبخاصة لإعداد مدخلات قطاعية متكاملة فضلا عن وضع المؤشرات على نطاق المنظومة.

٧٣ - ويكتسب ذلك أهمية خاصة لأن معظم عمليات اتخاذ القرار والتمويل، دوليا ووطنيا ومحليا، تبقى مقسمة على قطاعات من بينها الزراعة والصناعة والتجارة والقوى العاملة والتعليم والصحة. ولذا لا تُعالج بالغالب معالجة ملائمة قضايا مشتركة بين القطاعات كالفقر والبيئة وتمكين المرأة وشواغل الشباب والمراهقين. وتزيد من تفاقم الوضع النماذج الاقتصادية وأطر تخصيص الميزانية التي تضم فقط، أو إلى حد كبير، متغيرات اقتصادية ومالية، ولذا لا تأخذ بالحسبان العواقب الاجتماعية والبيئية والسكانية على المدى الطويل.

٧٤ - وما يزيد من صعوبة الوضع هو أن الارتباط لم يتحقق بعد في معظم الأحيان بين الفروع الحكومية المتخصصة وأعضاء المجتمع المدني والمجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، لم تتوصل بعد المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المحلية في العديد من البلدان إلى تنسيق جهودها مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، بالرغم من أنها توصلت إلى نُهج ابتكارية للوفاء باحتياجات الناس وشجعت في الوقت نفسه على تحسين الإدارة البيئية والخدمات الصحية الإنجابية.

٧٥ - والمشكلة الأخرى المتصلة بذلك هي ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية، ولا سيما النساء، في وضع السياسات والتخطيط البرنامجي.

**التوصيات**

٧٦ - قد يرغب المجلس في:

(أ) الإحاطة علما بالتقدم المحرز في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات على الصعيد المشترك بين الوكالات وعلى صعيد كل وكالة على حدة؛

(ب) التشديد على ضرورة إسهام المرأة إسهاما أكبر في التخطيط البرنامجي المتكامل، بما في ذلك عن طريق المبادرات المتعلقة بالبيئة والصحة الإنجابية التي تراعي نوع الجنس؛

(ج) التذكير بضرورة مشاركة جميع الحكومات مشاركة نشطة في تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن نتائج جميع مؤتمرات الأمم المتحدة؛

(د) التشديد على استعمال المجموعات المواضيعية تحقيقا للفعالية الشاملة؛

(هـ) مطالبة جميع الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ نتائج المؤتمرات بالكامل، والمشاركة مشاركة تامة في جميع عمليات استعراض نتائج المؤتمرات العالمية والعمليات التحضيرية لها.

## رابعا – المساعدة الإنسانية والمتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث

٧٧ – يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم للصحة الإنجابية في الحالات الطارئة والأزمات، لأن احتياجات الصحة الإنجابية تتجاوز التراعات ولأنها حقوق صحية لجميع الناس بغض النظر عن موقعهم الجغرافي. ولذا يسعى الصندوق إلى ضمان حصول جميع الأفراد، بغض النظر عن وضعهم أو حالتهم، على الخدمات الصحية الإنجابية.

٧٨ – ومنذ عام ١٩٩٤، ينشط الصندوق في نطاق ولايته وموارده المحدودة، في تركيز الاهتمام الدولي على قضايا الصحة والحقوق الإنجابية في الحالات الطارئة والأزمات. وينفذ الصندوق حاليا ٢١ مشروعا في هذا المجال. وللصندوق أيضا خبرة واسعة في تجميع البيانات وتحليلها واستعمالها يمكن إتاحتها في الحالات الطارئة. وفي العديد من الحالات، تمكن الصندوق من تقديم البيانات الديمغرافية اللازمة لتقييم الاحتياجات من المساعدة الإنسانية ولتخطيط التأهيل القطاعي. وينشط الصندوق حاليا في عملية تقييم الاحتياجات التي يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفي دعم نظم الرصد الخاص بالتدخل بعمليات الإغاثة بوضع مؤشرات أساسية وتطبيق نظم المراقبة. ويزداد الطلب في الحالات الطارئة والأزمات على أنشطة إنشاء قواعد البيانات هذه، وهي تشكل جزءا أساسيا من برامج الصندوق. كما يعالج الصندوق العنف الموجه ضد المرأة ويسعى إلى جعل الصحة الإنجابية جزءا من تأهيل القطاع الصحي. ويقدم الدعم الكامل للأنشطة التي يبادر بها الأمين العام لحماية جميع

موظفي الأمم المتحدة والعاملين في ميدان المساعدة الإنسانية في الحالات الطارئة وسائر ميادين عمل الأمم المتحدة.

**المشاكل المواجهة والدروس المستقاة**

٧٩ - بالرغم من إنجازات صندوق الأمم المتحدة للسكان في الحالات الطارئة والأزمات، يظل أثره في هذا المجال مقيدا بنجاحه المحدود في تعبئة الموارد المالية الخارجية للمشاريع المدرجة في النداءات الموحدة. ولا توجه العناية الكافية لاستخدام المساعدة الإنسانية في الأزمات والحالات الإنسانية الطارئة، أو لمعالجة مسائل معينة في الحالات الطارئة والأزمات، كالشواغل المتعلقة بنوع الجنس والصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية.

**التوصيات**

٨٠ - قد يرغب المجلس في:

(أ) التأكيد مجددا على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لحماية جميع المستضعفين، ولا سيما النساء والفتيات، في النزاعات؛

(ب) المطالبة باتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية موظفي الأمم المتحدة واحترام الامتيازات والحصانات التي يمنحها القانون الدولي؛

(ج) الحث على اتخاذ تدابير للاستجابة السريعة بتقديم دعم فوري لاحتياجات الصحة الإنجابية وبياناتها في الحالات الطارئة والأزمات، وتشجيع الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا المجال.